

Distr.
LIMITED

E/C.2/1997/L.2
11 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

٥ - ١٦ أيار/مايو و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧

البند ٦ من جدول الأعمال

تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣١/١٩٩٦ ومقرره ٣٠٤/١٩٩٥

مشاريع مقترحات مقدمة من الرئيس بالنيابة على أساس
مشاورات غير رسمية

مشروع المقرر الأول

تقرر اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التوصية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع القرار التالي:

"توسيع اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية"

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"إذ يشير إلى مقرره ٣٠٤/١٩٩٥ الذي قرر بموجبه، في جملة أمور، زيادة العضوية الحالية في اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وتنفيذ ذلك القرار بعد الانتهاء من استعراضه لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية،

"وإذ يرى أنه من المستصوب أن يتلقى آراء اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية بشأن هذه المسألة،

"وإذ يدرك أن اللجنة تضطلع في الوقت الراهن باستعراض لأساليب عملها، وأنه قد تكون لهذا الاستعراض آثار على توسيع اللجنة، وأن اللجنة ليست بالتالي في وضع يمكنها من تقديم آرائها النهائية إلى المجلس،

"١ - يطلب إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى المجلس آراءها بشأن توسيع اللجنة؛

"٢ - يقرر اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة في ١٩٩٨".

مشروع المقرر الثاني

تقرر اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشروع القرار التالي:

"تعزيز قسم المنظمات غير الحكومية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة"

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"وإذ يلاحظ أن اهتمام المنظمات غير الحكومية المتزايد بعمل الأمم المتحدة قد أدى إلى زيادة كبيرة جدا في عدد طلبات الحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"وإذ يلاحظ كذلك أن الزيادة في عدد المنظمات غير الحكومية يستتبع بالتالي زيادة في عدد التقارير التي تقدم كل أربع سنوات والتي يتعين على اللجنة أن تنظر فيها،

"وإذ يسلم بضرورة إدخال المزيد من التحسينات على أساليب عمل اللجنة،

"وإذ يشير إلى أن المجلس قد أناط، في قراره ٣١/١٩٩٦، مسؤوليات إضافية بقسم المنظمات غير الحكومية التابع للأمانة العامة،

"وإذ يدرك الجهود التي يبذلها موظفو قسم المنظمات غير الحكومية للرد على الطلبات المتزايدة بكثرة والمقدمة إلى القسم في السنوات الأخيرة،

"١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين/ الثالثة والخمسين] يورد فيه مقترحات محددة لضمان الاضطلاع بفعالية وكفاءة بعبء العمل الحالي والمتوقع لقسم المنظمات غير الحكومية؛

"٢ - يوصي بأن توفر الجمعية العامة الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لقسم المنظمات غير الحكومية لتمكينه من القيام بمسؤولياته، بفعالية وكفاءة وسرعة على النحو المبين في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، على أن تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام والتدابير التي اتخذتها اللجنة لتحسين أساليب عملها والاضطلاع بعبء العمل."

مشروع المقرر الثالث

تقرر اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشروع المقرر التالي:

"اجتماعات اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية"

"يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

"(أ) أن يأذن للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية بأن تعقد في ١٩٩٨ [والسنوات اللاحقة] ثلاث دورات تدوم كل واحدة منها أسبوعاً واحداً؛

"(ب) أن يأذن للجنة بأن تعقد في ١٩٩٨ والسنوات اللاحقة اجتماعات غير رسمية قبل كل دورة بغرض توضيح المسائل الناشئة عن طلبات الحصول على مركز استشاري؛

"(ج) أن يأذن للجنة بالاجتماع لمدة خمسة أيام في ١٩٩٧ للنظر في توسيع اللجنة والمسائل المتعلقة بأساليب عمل اللجنة."

مشروع المقرر الرابع

النظر في طلبات الحصول على المركز الاستشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرر اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية أنها لن تنظر في طلبات الحصول على المركز الاستشاري التي، قبل ستة أسابيع من انعقاد الدورة ذات الصلة للجنة، تكون غير كاملة أو التي تنطوي، خلاف ذلك، على مواطن نقص فني بالنسبة لما تنص عليه أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ وغيره من مقررات المجلس أو مقررات اللجنة ذات الصلة، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن:

"(أ) يبلغ المنظمات غير الحكومية التي تقدم طلبات للحصول على المركز الاستشاري أن اللجنة لن تنظر في الطلبات التي تكون غير كاملة أو التي تنطوي، خلاف ذلك، على مواطن نقص فني؛

"(ب) يحول دون أن تقدم إلى اللجنة طلبات تكون غير كاملة أو تنطوي، خلاف ذلك، على مواطن نقص فني، وأن يزود اللجنة بقائمة بتلك الطلبات.

— — — — —